المملكة المغربية
وزارة الداخلية
جهة فاس - مكناس
المديرية العامة للمصالح
***

جهة فاس - مكناس
Région Fès-Meknès

# الجواب على الأسئلة المقدمة من طرف السيد عبد العزيز العبودي
# حول منهجية تدبير المهام خارج ارض الوطن
# خلال دورة 2 مارس 2026

*********

يشرفني، في إطار التفاعل مع السؤال الكتابي المتعلق بمنهجية تدبير المهام خارج أرض الوطن برسم سنوات -2021-2025، أن أقدم هذا الجواب الذي يعكس المقاربة المؤسساتية المعتمدة من طرف مجلس جهة فاس-مكناس، والمرتكزة على مبادئ الحكامة الجيدة، والنجاعة، بما يخدم المصلحة العامة للجهة ويعزز إشعاعها الترابي والدولي.

بداية، تجدر الإشارة إلى أن مشاركة جهة فاس-مكناس في المهام خارج أرض الوطن تندرج حصريًا ضمن مهام رسمية مؤطرة، ومرتبطة مباشرة باختصاصات المجلس، وذلك تنفيذًا لاتفاقيات التعاون والشراكات المؤسساتية المصادق عليها، أو في إطار انخراط الجهة في الشبكات والمنظمات الدولية.

ولا تندرج هذه المشاركات، بأي حال من الأحوال، ضمن ما يمكن اعتباره سفريات غير مبررة، بل تخضع لمنهجية مضبوطة ومؤطرة تحكمها المصلحة العليا للجهة.

وفي هذا السياق، يشرفني تقديم التوضيحات التالية:

## أولا: بخصوص المعايير المعتمدة في اختيار الأعضاء المشاركين في المهام بالخارج

يتم اختيار الأعضاء المشاركين في المهام الخارجية بناءً على معايير موضوعية ودقيقة، تأخذ بعين الاعتبار على الخصوص:

طبيعة المهمة والمواضيع المدرجة في جدول أعمالها، ولا سيما تلك المرتبطة باللجان المختلطة للتعاون الدولي، أو بنوع المشاريع في طور الإنجاز، خاصة المشاريع المنفذة في إطار صندوق التعاون المغربي-الفرنسي، أو غيره من آليات التعاون؛

الاختصاصات والمهام أو التفويضات المخولة لنواب رئيس المجلس المعنيين، وكذا لرؤساء اللجان الدائمة ذات الصلة بموضوع المهمة؛

تمثيلية الجهة وضمان نجاعة المشاركة وتحقيق الأهداف المسطرة من خلال حضور الأعضاء الأكثر ارتباطًا بملفات التعاون موضوع المهمة.

وعليه، فإن هذا الاختيار لا يتم بشكل اعتباطي، وإنما وفق ما تقتضيه المصلحة العامة للجهة، وبما يضمن الفعالية وحسن التمثيل.

## ثانيا: بخصوص ملاحظة تكرار نفس الأسماء في تمثيل الجهة خارج أرض الوطن

إن تكرار مشاركة بعض الأعضاء يعود بالأساس إلى ارتباطهم المباشر بملفات تتبع مشاريع التعاون الدولي، أو إلى طبيعة الاختصاصات والمسؤوليات المسندة إليهم، والتي تفرض الاستمرارية ومواكبة الشراكات المبرمة، بما يضمن تراكم الخبرة ونجاعة التمثيل.

ولا يعني ذلك بأي حال من الأحوال إقصاء باقي أعضاء المجلس، إذ يبقى المجال مفتوحًا لتوسيع قاعدة المشاركة مستقبلًا، وفق طبيعة المهام وحاجيات التمثيل.

## ثالثا: بخصوص الكلفة الإجمالية للمهام الخارجية منذ بداية الولاية

يتم برمجة وتمويل جميع المهام الخارجية في إطار الميزانية المصادق عليها من طرف المجلس، ووفق القواعد والمساطر المعمول بها في تدبير النفقات العمومية

كما تجدر الإشارة إلى أنه في العديد من الحالات، يتم تحمل تكاليف المهام من طرف الجهة المستقبلة أو اللجنة المنظمة للتظاهرة. ويمكن، عند الاقتضاء، تزويد المجلس بمعطيات مفصلة حول الكلفة الإجمالية لهذه المهام، وذلك في إطار تقارير مالية وإدارية مضبوطة.

## رابعا: بخصوص الحصيلة الملموسة لهذه المشاركات لفائدة الجهة

أسفرت مشاركة الجهة في المهام الخارجية عن تحقيق نتائج ملموسة وهامة، عكست نجاعة المقاربة المعتمدة في مجال التعاون الدولي، وأسهمت في دعم تموقع الجهة ضمن محيطها الإقليمي والدولي. ومن أبرز هذه المكتسبات:

ابرام وتفعيل عدد من اتفاقيات التعاون والشراكات الدولية، خاصة مع مجموعة من الدول الإفريقية الشقيقة، من بينها السنغال وساحل العاج وموريتانيا، وذلك انسجاماً مع التوجيهات الملكية السامية ومع الاستراتيجية الوطنية الرامية إلى توطيد انفتاح المغرب على عمقه الإفريقي وتعزيز التعاون جنوب–جنوب.

تطوير آفاق شراكات جديدة مع بلدان آسيوية، وعلى وجه الخصوص جمهورية الصين الشعبية، في إطار انفتاح الجهة على الفضاء الدولي، والتعريف بمؤهلاتها الاقتصادية والثقافية والسياحية، والعمل على تقوية جاذبيتها الاستثمارية وتعزيز مكانتها كشريك ترابي فاعل على الصعيد العالمي.

استقطاب دعم تقني مهم وتعزيز تبادل الخبرات والتجارب الدولية، من خلال المشاركة الفعالة في التظاهرات واللقاءات التي تنظمها شبكات التعاون الدولي التي تنخرط فيها الجهة منذ سنة 2017، وعلى رأسها الجمعية الدولية للجهات الفرنكوفونية ومنظمة الجهات المتحدة، وهو ما أتاح الاطلاع على ممارسات فضلى في مجالات الحكامة الترابية والتنمية المستدامة.

تعزيز إشعاع الجهة على الصعيد الدولي وتوسيع حضورها المؤسساتي، مع توطيد تبادل الخبرات في عدد من القطاعات الحيوية، من قبيل البيئة والتنمية المستدامة، والتكوين وبناء القدرات، والثقافة، إضافة إلى تطوير السياحة المستدامة بالمجال القروي بما يسهم في خلق فرص تنموية جديدة لفائدة الساكنة.

التعريف بمؤهلات الصناعة التقليدية وبمنتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستوى الخارجي، والعمل على تمكين التعاونيات والفاعلين المحليين من فرص الولوج إلى أسواق جديدة، وتشجيع تثمين المنتوجات المجالية والترويج لها ضمن التظاهرات والمعارض الدولية.

مواكبة المشاريع الجارية في إطار التعاون اللامركزي، خاصة في مجالات السياحة المستدامة، والعمل الاجتماعي، والابتكار في الزراعات الغذائية، بما يضمن استمرارية هذه المشاريع وتحقيق أثر تنموي ملموس على المستوى الترابي.

وهي مكتسبات تندرج ضمن رؤية استراتيجية تروم تثمين الانفتاح الدولي للجهة وجعله رافعة للتنمية الترابية.

## خامسا: بخصوص غياب عرض تقارير مفصلة حول هذه المهام على المجلس

يولي مكتب المجلس أهمية قصوى لتعزيز مبادئ الحكامة والشفافية في تدبير المهام الخارجية الرسمية، وذلك من خلال الآليات التالية:

•تقرير إخباري خلال كل دورة للمجلس: تفعيلاً لمقتضيات المادة 110 من القانون التنظيمي المتعلق بالجهات، والتي تنص على أن يقدم الرئيس، عند بداية كل دورة، تقريرًا إخباريًا حول الأعمال التي قام بها في إطار الصلاحيات المخولة له، يتم إعداد تقرير إخباري شامل خلال كل دورة، يتضمن مجموع المهام الخارجية المنجزة، والبرامج واللقاءات، والنتائج الأولية، وكذا المستجدات المتعلقة بالشراكات والتعاون الدولي.

- تقارير مفصلة بعد كل مهمة خارجية:
- يتم إعداد تقرير مفصل عن كل مهمة خارجية رسمية، يشمل على الخصوص:
- أهداف المهمة وجدول أعمالها؛
- أوامر المهمة؛
- رسالة الدعوة الرسمية من الجهة المنظمة؛
- الأطراف الممثلة واللقاءات الرسمية المنجزة؛
- النتائج المحققة، سواء على مستوى الشراكات أو المشاريع أو تبادل الخبرات؛
- الالتزامات أو مخرجات التعاون القابلة للمتابعة.

تُحفظ هذه التقارير لدى إدارة مجلس الجهة، على مستوى مصلحة العلاقات العامة والتعاون الدولي، بشكل يضمن سهولة الرجوع إليها عند الحاجة. كما يُتاح لجميع أعضاء المجلس، وكذا اللجان المعنية، الاطلاع على خلاصات هذه التقارير في أي وقت، بما يعزز آليات التتبع والمراقبة والمساءلة.

وخلاصة القول، يتضح أن مجلس جهة فاس-مكناس يعتمد منهجية واضحة ومؤسساتية في تدبير المهام خارج أرض الوطن، قائمة على التخطيط، والشفافية، وربط المشاركة بالاختصاص، بما يخدم التنمية الجهوية ويعزز موقع الجهة كشريك فاعل على المستويين الوطني والدولي.